السنة الثالثة والعشرون ملحق 1 العدد 85 / شهر حزيران / السنة 2025

https://doi.org/10.31272/ijes.v23 i85.1307

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية
Iraqi Journal For
Economic Sciences

PISSN : 1812-8742 EISSE ONLIN : 2791-092X Arcif : 0.375

The impact of the investment budget on foreign investment in Iraq for the period 2015-2023

تأثير الموازنة الاستثمارية في الاستثمار الأجنبي في العراق للمدة 2015-2023

مصطفى اكرم حنتوش
Mustafa Akram Hantoosh
mustafa.hantoosh@uomustansiriyah.edu.iq
وزارة المالية

أ . د هشام طلعت عبد الحكيم
Hisham Talaat Abdel Hakim
dr_heshamtalat@uomustansiriyah.edu.iq
كلية الادارة والاقتصاد/ الجامعة المستنصرية

Abstract

The research aims to determine the impact of the investment budget on the banking process represented by foreign investment. Therefore, this research was designed with the aim of identifying the impact of the investment budget on the banking process represented by foreign investment. This research included some theoretical concepts related to both the investment budget and the banking process represented by foreign investment. The research period extended from 2015 to 2023, and a set of financial methods was used to measure the research variables represented by the investment budget and the banking process represented by foreign investment. A set of statistical methods was also used to determine the impact of the variables and test the research hypothesis, including simple linear regression, in addition to using the interpretation coefficient (determination) (R2) for the purpose of measuring the percentage of what the independent variable explains of changes affected by the dependent variable in the research. The significance test (F) to test the significance of the main research hypothesis, and in order to verify the proof of the research hypothesis, the statistical program (SPSS-V23) was relied upon. Some of the research conclusions indicated the absence of a statistically significant effect of the investment budget in the banking process represented by foreign investment, which means that the investment budget does not affect the banking process represented by foreign investment. A number of recommendations were reached, the most important of which is improving the investment environment in Iraq by creating a continuous cooperation link between fiscal policy and monetary policy based on cooperation in order to develop the investment budget through banking operations in a way that serves the Iraqi market.

Key terms: for the research / Investment budget - Foreign investment

المستخلص

يهدف البحث إلى تحديد تأثير الموازنة الإستثمارية في العملية المصرفية المتمثلة بالاستثمار الأجنبي ، لذا فقد صُمِّم هذا البحث لغرض التعرف على تأثير الموازنة الاستثمارية في العملية المصرفية المتمثلة بالاستثمار الاجنبي، وقد تضمن هذا البحث بعض المفاهيم النظرية الخاصة بكل من الموازنة الاستثمارية و العملية المصرفية المتمثلة بالاستثمار الأجنبي، و قد امتد البحث خلال (2015-2023) باستعمال مجموعة من الأساليب المالية لقياس متغيرات البحث متمثلة بالموازنة الاستثمارية والعملية المصرفية المتمثلة بالاستثمار الاجنبي , فضلا عن الأساليب الإحصائية في تحديد التأثير بين المتغيرات واختبار فرضية البحث من بينها الانحدار الخطي البسيط و استخدام معامل التفسير (التحديد) (R^2) لغرض قياس نسبة ما يفسره المتغير المستقل من التغييرات التي تأثر بها المتغير المعتمد في البحث . واختبار المعنوية (F) لاختبار معنوية فرضية البحث الرئيسة , ومن أجل التحقق من اثبات فرضية البحث تم اعتماد البرنامج الإحصائي(spss-V23)،وتوصلت بعض استنتاجات البحث إلى عدم وجود تأثير ذي دلالة إحصائية معنوية للموازنة الاستثمارية في العملية المصرفية المتمثلة بالاستثمار الأجنبي ، مما يعني أنّ الموازنة الاستثمارية ليس لها تأثير في العملية المصرفية المتمثلة بالاستثمار الأجنبي , وقد تم التوصل إلى عدد من التوصيات أهمها تحسين البيئة الاستثمارية في العراق من خلال إيجاد حلقة تعاون مستمرة بين السياسة المالية والسياسة النقدية تقوم على أساس التعاون في سبيل تطوير الموازنة الاستثمارية عبر العمليات المصرفية بما يخدم السوق العراقية .

الكلمات الرئيسية: الموازنة الاستثمارية ـ الاستثمار الاجنبي

المقدمة

تعتبر السياسة المالية إحدى السياسات المهمة لتأديتها دوراً أساسياً في تنشيط أعمال السياسة النقدية وتعد البيئة الاستثمارية من الأهداف الأساسية للسياسة النقدية، ونظرا إلى ما تمتلكه السياسة المالية من أدوات و عناصر وقدرات من حيث الحصول على الايرادات ومن خلال تقدير حجم النفقات اللازمة في الجانب الاستثماري لضمان الانفاق الاستثماري بشكل يتناسب مع حاجة المجتمع من الخدمات والاستثمارات , ومن أجل تعزيز قدرة السياسة المالية على تنفيذ أهداف موازنتها الاستثمارية مع تحقيق أهداف السياسة النقدية يتوجب دراسة تأثيرات الموازنة الاستثمارية على العملية المصرفية المتمثلة بالاستثمار الاجنبي، وتكوّنت الدراسة من منهجية البحث والجانب النظري والجانب العملي والاستنتاجات والتوصيات .

منهجية البحث

اولا : مشكلة البحث تؤدي الموازنة الاستثمارية عبر تنفيذها و بشكل دائم و مستمر إلى زيادة عرض الأموال في السوق مما قد يؤثر على العملية المصرفية المتمثلة بالاستثمار الأجنبي المتنفَذ في النظام المصرفي العراقي إذ أنّ زيادة مبالغ الموازنة الاستثمارية يجب أن تؤدي إلى زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية عبر النظام المصرفي العراقي ومن هنا تتبلور مشكلة البحث بوجود هذا التأثير من عدمه :

1-ما هو نموذج الموازنة الاستثمارية في العراق ؟

2-ما مدى تأثير الموازنة الاستثمارية في العمليات المصرفية المتمثلة بالاستثمار الأجنبي المنَفَذة عبر النظام المصرفي العراقي؟

ثانيا : أهمية البحث: تشير أدبيات الفكر المالي إلى أنّ الموازنة الاستثمارية التي تنفذها الدولة تحظى باهتمام كبير من قبل السياسة النقدية و النظام المصرفي، إذ أضحى نجاح السياسة النقدية مرهوناً إلى

حد ما بقدرتها في استيعاب الموازنة الاستثمارية مما يساعدها في إيجاد الأسس السليمة لتطوير العملية المصرفية المتمثلة بالاستثمار الأجنبي وحضي هذا البحث بأهمية كبيرة لعدة اعتبارات من أهمها :

1- تسليط الضوء على أحد أهم العوامل المؤثرة في العملية المصرفية المتمثلة بالاستثمار الاجنبي التي تُنَفَذ عبر النظام المصرفي العراقي المتمثل بالموازنات الاستثمارية.

2- دراسة طبيعة تأثير الموازنات الاستثمارية في العملية المصرفية المتمثلة بالاستثمار الأجنبي التي تُنفَذ عبر النظام المصرفي العراقي

ثالثا : أهداف البحث: نظرا لأهمية الموازنة الاستثمارية والذي من شأنه التأثير بالعملية المصرفية المتمثلة بالاستثمار الأجنبي، هدف هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف وكالاتي:

1- الاثراء المعرفي لمواضيع الموازنة الاستثمارية والعملية المصرفية المتمثلة بالاستثمار الأجنبي .

2- يسعى البحث إلى تحديد نوع وطبيعة التأثير للموازنة الاستثمارية في العملية المصرفية المتمثلة بالاستثمار الأجنبي.

رابعا : المخطط الفرضي للبحث: من أجل الإجابة على التساؤلات المطروحة في مشكلة البحث واختبار صحة فرضية البحث، و من أجل تفسير التأثيرات المحتملة للموازنة الاستثمارية في العملية المصرفية المتمثلة بالاستثمار الأجنبي، وإذ يدور تصميم البحث حول تلك التأثيرات ولأجل تحقيق هذا الغرض فقد تم اعتماد مخطط الدراسة أدناه للتعبير عن طبيعة العلاقة بين متغيرات البحث، والتي تتجسد في العلاقة بين المتغير المستقل(الموازنة الاستثمارية) والمتغير التابع(العملية المصرفية المتمثلة بالاستثمار الأجنبي).

شكل(1) المخطط الفرضي للبحث

تشير الخطوط الكاملة إلى تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع .
الشكل من اعداد الباحث

خامسا : فرضيات البحث: إلى جانب التساؤلات السابقة فإنّ البحث يسعى إلى اختبار الفرضية الرئيسة للبحث والتي تنص على(يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية ومعنوية للموازنة الاستثمارية في العملية المصرفية المتمثلة بالاستثمار الأجنبي) .

سادسا : منهجية البحث: تم اعتماد المنهج التحليلي في اعداد البحث والذي يعد الاسلوب الاكثر ملاءَمةً لمثل هذه البحوث التي تعتمد على تحليل كمية كبيرة من البيانات وايجاد العلاقات والتفسيرات لتلك البيانات ، إذ يسعى الباحثان إلى ايجاد التحليل المالي لمتغيرات البحث بشكل تفصيلي ومن ثم استخدام الأساليب الإحصائية لإيجاد نتائج التأثير والمسار بين متغيرات البحث باستخدام البرنامج الحاسوبي(Excel2010) والبرنامج الاحصائي(spss-V23) في اختبارات المعنوية بين متغيرات البحث .

سابعاً: أساليب جمع البيانات: اعتمد البحث على عدة أساليب لجمع المعلومات والبيانات لغرض إكمال الإطار النظري والعملي(التطبيقي) وكالآتي:

1- **الجانـــب النظـــري:** تم الإعتماد في هذا الجانب على الكتب والمجلات والبحوث العربية والأجنبية والتي لها علاقة بمجال البحث من أجل إيفاء وإثراء الإطار النظري، وكذلك تم الاستعانة بالشبكة العالمية للمعلومات(الأنترنيت) بقصد الحصول على المعلومات من المواقع الموثوقة.

2- **الجانـب العملـي:** تم الإعتماد في هذا الجانب على تحليل البيانات والتقارير المالية الصادرة من(وزارة المالية\ دائرة المحاسبة- تقارير البنك المركزي العراقي\ دائرة الاحصاء\ تقارير العمليات المصرفية) وتم تجميع البيانات اللازمة للبحث بالاعتماد على البيانات المالية والتقارير المالية الشهرية وللمدة(2015-2023) والتي تم الحصول عليها من المواقع الرسمية وكذلك بشكل مباشر من الجهات المعنية.

ثامناً : محـددات البحـث: تتمثل بتوفير البيانات المالية لمتغيرات البحث المعنية بالموازنة الاستثمارية والعملية المصرفية المعنية بالاستثمار الأجنبي بشكل شهري ولمدة تسع سنوات أي بمعنى(108) شهر بشكل كامل بالإضافة إلى تحديد العلاقات الإحصائية التي من شأنها إعطاء نتائج شاملة عن العلاقة بين متغيرات البحث.

المحور الاول : الجانب النظري

المبحث الاول : الموازنة الاستثمارية

اولاً: مفهـوم الموازنـة الاسـتثمارية[Investment budget concept]: وتعني استخدام عملية التنبؤ باعتباره علماً وفناً وكذلك تقنية مالية اذ تعد عملية التنبؤ بالإيرادات والنفقات الخاصة بالموازنة الاستثمارية جزءًا لا يتجزأ من اعداد الموازنة المالية في الدولة والتي تؤدي دورا هاما في أبواب تحديد الموازنة الاستثمارية بشكل خاص والموازنة العامة بشكل عام(Jinping & Thomas , 2008 : 1) . ومن خلال استعراض أبواب وبنود الموازنة الاستثمارية لأي دولة يمكن التوصل إلى طبيعة الأهداف التي ترغب تلك الدولة في تحقيقها في الجانب الاستثماري بالإفة إلى تحديد الأهمية النسبية لكل هدف من تلك الأهداف(احمد ومسير 2022 : 192) . و تعرف الموازنة الاستثمارية كذلك بأنّها خطة و تقدير مفصل للإيرادات و النفقات الاستثمارية لمدة زمنية مقبلة غالباً ما تكون سنة واحدة وتعمل على تحقيق الأهداف التي تتبناها الدولة(النجم 2023 : 19).

ثانيا : خصـائص الموازنـة الاسـتثمارية [Characteristics of investment budget] توجد العديد من الخصائص التي تحملها الموازنة الاستثمارية للدولة من حيث التنبؤ بها أو جهات تشـريعها المختصة بها ولأجل توضيح تلك الخصائص سيتم عرض بعضها في مايأتي : (Carmine & Neil , 2011 : 9-10)

1- **الموازنة الاستثمارية تقديرية احتمالية** [The budget is estimated and probabilistic] : أي إنّها تقديرات للمستقبل لا يمكن الجزم في إمكانية حصولها من عدمه، كذلك مطلوب توخي الدقة في تقديراتها إلى أقصى درجة ممكنة.

2- الموازنة الاستثمارية مقيدة(Constrained budget): فالموازنة في نفقاتها وإيراداتها يجب أن توضع لمدة معينة وأن تكون هذه المدة واحدة في كلتا الفئتين ومن المعتاد أن تكون المدة سنة كاملة في معظم دول العالم.

3- **الموافقة على الموازنـة الاسـتثمارية**[Approval of the budget]: أي إنّ أعداد الموازنة الاستثمارية التي هي جزء من الموازنة المالية للدولة من قبل الحكومة لا تكتسب صفتها الرسمية إلّا بعد تصديق البرلمان عليها والسماح للحكومة بتطبيقها والعمل بها وفق القانون.

ثالثا : نفقات الموازنة الاستثمارية[Investment budget spending] وتختص هذه بمتطلبات الإدارة المالية الحكومية ذات التخطيط البعيد الأمد والمستمرة لسنوات عدة في المستقبل ومنها السنة المالية الحالية، والتي تشترك في إقرارها معظم وزارات الدولة من البرامج والمشاريع المحددة، ولأجل توفير بضائع أو خدمات معينة لتلك المدة متضمنةً رؤوس أموال كبيرة غير قابلة للتكرار وهي ذات أثر إنفاقي قد يأخذ سنوات متعددة، وأثر إيرادي يعود لسنوات عدة ، وهي بذلك مهتمة بدخل رأس المال والتكاليف الكبيرة في عمل، أو نشاط الدولة التنموي أو الاستثماري(Uwilingiye & Rangan 2007: 7) وتتكون الموازنات الاستثمارية العراقية من عدد من البنود وكالاتي : (قانون الموازنة العراقية , 2023 : 80) .

1- القطاع الزراعي : المبالغ الخاصة بدعم الزراعة في العراق مثل المشاريع الاستثمارية الزراعية أو مشاريع الري .

2- القطاع الصناعي : المبالغ الخاصة بدعم الصناعة في العراق مثل المشاريع الاستثمارية اللازمة لتطوير البنى التحتية لمشاريع النفط والغاز والبتروكيماويات وكذلك المشاريع والشركات الصناعية وكذلك المدن الصناعية .

3- قطاع النقل والاتصالات : المبالغ المخصصة لتمويل المشاريع الاستثمارية في قطاع النقل والاتصالات ومن امثلتها مشروع ميناء الفاو ومشروع بوابات النفاذ غيرها من المشاريع الاستثمارية .

4- قطاع المباني والخدمات : المشاريع الاستثمارية الخاصة بمشاريع وزارات الصحة والاسكان وكذلك مشاريع البنى التحتية الخدمية عبر امانة بغداد وبلديات المحافظات .

5- قطاع التربية والتعليم : المشاريع الخاصة ببناء وتطوير المدارس والجامعات والمراكز البحثية وكل ما يتعلق بالبنية التحتية لقطاع التربية والتعليم العالي في العراق .

6- قطاع متنوع : يتعلق هذا البند ببعض النفقات الاستثمارية التي قد تنفقها الدولة بشكل مؤقت على قطاعات اخرى غير المذكورة انفاً مثل قطاع السياحة او وزارة الهجرة وغيرها من القطاعات .

□ المبحث الثاني: العملية المصرفية المتمثلة بالاستثمار الاجنبي

اولا : مفهوم العمليات المصرفية[Banking Operations Concept] تنبع فكرة العمليات المصرفية من التطور الكبير الذي شهدته المصارف في مختلف إنحاء العالم، إذ وصلت العمليات المصرفية وما تقوم به المصارف من أنشطة لدرجة كبيرة من التعدد والتطور، وهي بحاجة إلى درجة عالية من السرعة والدقة اذ على المصرف تقديم خدمات مصرفية بسرعة عالية، ولابد أن تكون على درجة عالية من المرونة والوضوح الأمر الذي يسهل ويسرع من استخراج المخرجات المصرفية من البيانات والتقارير والنشرات(Carrasco, et. al, 2019 : 320) . وبذلك تعد العمليات المصرفية جزءً حيوياً من الاقتصادات المعاصرة وأنها لن تنمو وتتطور بمعزل عن الاقتصاد العالمي، وازدادت العمليات المصرفية نتيجة لتطور إجراءات العمل المصرفي وأتمته العمليات المصرفية ودخول الحواسيب لمختلف عمليات المصرف وأحداث تغيير في كثير من الإجراءات بهدف الوصول في النهاية إلى نتيجة عادلة لأعمال المصرف وبيان مركزه من قبل المؤسسة المصرفية(محمود و عبد الله, 2022 : 269) .

ثانيا : خصائص العمليات المصرفية[Characteristics of banking operations] تعد العمليات المصرفية عاملاً مهمًا لأي اقتصاد نظرًا لتأثيره الهائل في كل من العمليات الاقتصادية في الدولة وحياة المجتمع ككل، وكذلك تبين الاتجاهات الهامة في تطور القطاع المصرفي، وقد سلط الخبراء الضوء على زيادة في التركيز على القطاع المصرفي العالمي، واستحواذ المصارف الكبيرة على شركات تكنولوجيا المعلومات مع تقليص الوقت لتطوير وإطلاق عمليات مصرفية جديدة واعطاء مكانة أكبر للشركات المصرفية وزيادة حصة المصارف وبدعم حكومي اصبحت المصارف الحديثة

تدخل مجال المنافسة مع الشركات التكنولوجية والمالية الكبيرة ويمكن توضيح أهم خصائص العمليات المصرفية بالاتي : (Gulmira et al , 2020 :1) .

1- توفير ونقل الاموال وسهولة الحصول على العمليات المصرفية .

2- سرعة تقديم العمليات المصرفية .

3- تحسين التكاليف عن طريق شبكة الفروع للمصارف التي تقدم العمليات المصرفية، وتطوير القنوات البعيدة والتحليلات من حيث تفضيلات المستهلك، مما يسمح لهم بتقديم مجموعة العمليات المصرفية الأكثر تخصيصًا للزبائن.

4- زيادة العلاقات الاقتصادية الناشئة عن عملية تنظيم العمليات المصرفية والتي تسهم في زيادة المنافسة بين المصارف في ممارسة العمليات المصرفية (Gulmira et al , 2020 :1) .

ثالثا : عملية الاستثمار الاجنبي عبر عبر النظام المصرفي Foreign investment process through the banking system الاستثمار الاجنبي هو رؤوس الاموال الاجنبية داخل البلد والتي تنظم المصارف تعاملاتها و إن المصارف هي من اكثر انواع المؤسسات من ناحية دعم الاستثمارية في البلدان الاجنبية لأنها تقدم القروض لتنتظر عودة الأموال مضافاً اليه سعر الفائدة وتدخل احياناً كشريك استثماري حقيقي مع الزبائن لأجل تمويل مشاريعهم في البلدان الاجنبية (البيروتي , 2010 : 7) . وفي حالة قيام المصرف باستثمار الأموال بنفسه في بلدان اجنبية فهو في هذه الحالة يسمى الاستثمار في هذه الحالة استثماراً أجنبيا مباشراً، فالاستثمار المباشر هو الاستثمار الذي يمتلك بموجبه المصرف المشروع الذي يقوم بتأسيسه وإدارته , ويجب أن تتوافر لدى المصارف الخبرات والمهارات التي تمكنها من إدارة هذه المشروعات وفي حالة عدم توافرها يمكن أن يستأجر من يعاونها في هذا العمل من العمال أو الفنيين أو الخبراء (Tu D, et. al , 2022 :9) . اما الاستثمار الاجنبي عن طريق الشركات الاستثمارية والأوراق المالية فانه تعرف تلك الشركات بأنها شركات متخصِّصة في بناء وإدارة المحافظ الاستثمارية في البلدان الاجنبية، حيث تقوم هذه الشركات بتلقِّي الأموال من مستثمِرين من مختلف الفئات لتقوم باستثمارها في مَحافِظ(صناديق) وكونه من استثمارات مختلفة، ثم توزيع أرباح وخسائر هذه الاستثمارات على المُشارِكين، مُقابِل حصول شركة الاستثمار على نسبةٍ من الأرباح (Mansor, 2015 :185) .

المحور الثاني: الجانب العملي

المبحث الاول: التحليل المالي للموازنة المالية

تحليل ومناقشة الموازنة الاستثمارية للفترة 2015 – 2023) يبين الجدول(1) الموازنة الاستثمارية للمدة (2015 – 2023) اذ يتضح ان مجموع مبلغ الموازنة الاستثمارية لسنة(2015) ارتفع بمقدار (18,564,676,216,776) دينار, بينما بلغ المتوسط(1,547,056,351,398) دينار بانحراف معياري (1,582,212,503,346) دينار , والذي كان اعلى انفاق فيه في شهر تشرين الثاني بمبلغ(4,999,999,999,999) واقل انفاق في شهر كانون الثاني بمبلغ(69,331,336,188) دينار، امّا في سنة(2016) ارتفع مجموع مبلغ الموازنة الاستثمارية بمقدار(15,894,008,591,247) دينار، بينما بلغ المتوسط(1,324,500,715,937) دينار بانحراف معياري(1,378,401,404,906) دينار, والذي كان اعلى انفاق فيه في شهر ايار بمبلغ (4,003,614,073,116) واقل انفاق في شهر كانون الثاني بمبلغ (60,023,207,922.85) دينار، امّا في سنة(2017) فقد ارتفع مجموع مبلغ الموازنة الاستثمارية بمقدار(16,464,461,221,811) دينار, بينما بلغ المتوسط (1,372,038,435,150) دينار

بانحراف معياري(1,517,706,346,143) دينار, والذي كان أعلى انفاق فيه في شهر ايار بمبلغ (5,060,828,767,936) واقل انفاق في شهر شباط بمبلغ (90,412,330,432) دينار، أمّا في سنة(2018) ارتفع مجموع مبلغ الموازنة الاستثمارية بمقدار (13,820,332,662,927) دينار بينما بلغ المتوسط (1,151,694,388,577) دينار بانحراف معياري (1,535,013,596,203) دينار, والذي كان اعلى انفاق فيه في شهر ايلول بمبلغ (3,933,032,295,279) دينار واقل انفاق في شهر اب بمبلغ (126,073,153,438-) دينار ويلاحظ انه في شهر اب كان مبلغ التمويل بالسالب مما يعني بانه تمت عملية سحب لهذا المبالغ من مبلغ الاستثمارية في الاشهر السابقة اما في سنة (2019) ارتفع مجموع مبلغ الموازنة الاستثمارية بمقدار (24,422,590,414,110) دينار, بينما بلغ المتوسط(2,035,215,867,842) دينار بانحراف معياري (3,184,233,481,590) دينار, والذي كان اعلى انفاق فيه في شهر تشرين الثاني بمبلغ(3,057,910,025,276) واقل انفاق في شهر كانون الثاني بمبلغ (33,123,403,092) دينار, أما في سنة (2020) ارتفع مجموع مبلغ الموازنة الاستثمارية بمقدار(3,208,905,372,538) دينار, بينما بلغ المتوسط(267,408,781,044) دينار بانحراف معياري(304,744,286,409) دينار, والذي كان اعلى انفاق فيه في شهر اذار بمبلغ(1,502,464,477) واقل انفاق في شهر كانون الثاني بمبلغ(44,554,543,829) دينار

جدول(1) بيانات الموازنة الاستثمارية للمدة (2015 – 2023) (المبالغ بالدينار العراقي)

السنوات / الاشهر	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
كانون الثاني	69,331,336,188	60,023,207,922.85	157,418,744,845.74	119,008,651,957	33,123,403,092	44,554,543,829	148,716,994,013	296,118,505,618	865,035,167,435
شباط	262,200,917,992	115,000,699,900	90,412,330,432	82,824,173,807	205,885,292,670	12,639,020,256	54,081,823,814	411,985,917,502	603,731,220,167
اذار	591,183,869,281	143,326,591,169	126,646,155,698	127,747,853,042	117,664,623,571	1,502,464,477	184,747,897,728	406,043,453,608	1,431,233,665,055
نيسان	407,865,943,729	137,572,236,487	558,073,668,999	420,037,803,040	328,086,613,430	133,878,461,914	45,274,372,178	885,364,811,795	721,178,880,248
ايار	1,459,222,514,264	4,003,614,073,116	169,217,321,528	288,040,181,806	394,613,003,689	64,270,020,452	88,024,683,581	857,942,292,570	1,318,046,697,619
حزيران	1,498,693,054,943	1,742,594,311,830	592,562,387,746	449,145,777,816	391,725,028,533	237,653,731,659	198,640,143,276	954,013,075,437	1,095,399,857,989
تموز	949,553,868,660	117,579,961,624	829,017,329,566	3,731,612,659,200	2,976,143,673,659	187,714,661,487	504,019,989,278	614,380,138,031	736,540,202,412
اب	1,733,689,146,716	1,713,078,227,588	5,060,828,767,936	(126,073,153,438)	2,374,024,067,176	104,353,438,651	391,392,771,951	919,051,240,489.00	1,151,248,249,703
ايلول	399,973,486,978	457,855,846,439	2,730,163,232,957	3,933,032,295,279	2,549,380,602,304	354,514,286,524	595,998,439,826	597,699,927,180	513,746,009,402
تشرين الاول	1,861,685,246,403	2,856,403,465,993	2,790,806,456,752	226,964,723,116	589,065,854,439	356,752,209,398	7,755,926,348,385	1,009,246,006,885	1,700,933,098,355
تشرين الثاني	4,999,999,999,999	1,506,959,899,174	1,639,167,084,860	3,133,378,830,607	3,057,910,025,276	721,362,292,734	951,834,489,245	1,405,576,129,390	2,192,946,194,394
كانون الاول	4,331,276,831,617	3,040,000,069,999	1,720,147,740,486	1,434,612,866,692	11,404,968,226,266	989,710,241,151	2,404,315,488,899	3,661,069,331,565	11,862,819,609,422
المجموع	18,564,676,216,776	15,894,008,591,247	16,464,461,221,811	13,820,332,662,927	24,422,590,414,110	3,208,905,372,538	13,322,973,442,176	12,018,490,830,070	24,192,858,852,201
المتوسط	1,547,056,351,398	1,324,500,715,937	1,372,038,435,150	1,151,694,388,577	2,035,215,867,842	267,408,781,044	1,110,247,786,848	1,001,540,902,506	2,016,071,571,017
الانحراف المعياري	1,582,212,503,346	1,378,401,404,906	1,517,706,346,143	1,535,013,596,203	3,184,233,481,590	304,744,286,409	2,193,382,228,306	894,039,363,716	3,139,258,648,261

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير الموازنة الصادرة من وزارة المالية \ دائرة المحاسبة

آمّا في سنة(2021) ارتفع مجموع مبلغ الموازنة الاستثمارية بمقدار(13,322,973,442,176) دينار بينما بلغ المتوسط(1,110,247,786,848) دينار بانحراف معياري(2,193,382,228,306) دينار والذي كان اعلى انفاق فيه في شهر تشرين الاول بمبلغ(7,755,926,348,385) واقل انفاق في شهر نيسان بمبلغ (45,274,372,178) دينار ، أمّا في سنة(2022) فقد ارتفع مجموع مبلغ الموازنة الاستثمارية بمقدار(12,018,490,830,070) دينار, بينما بلغ المتوسط(1,001,540,902,506) دينار بانحراف معياري (894,039,363,716) دينار, والذي كان اعلى انفاق فيه في شهر كانون الاول بمبلغ(3,661,069,331,565) واقل انفاق في شهر كانون الثاني بمبلغ (296,118,505,618) دينار، أمّا

في سنة(2023) ارتفع مبلغ الموازنة الاستثمارية بمقدار(24,192,858,852,201) دينار، بينما بلغ المتوسط(2,016,071,571,017) دينار بانحرافٍ معياريٍّ بلغ(3,139,258,648,261) دينار، إذ أُعتبِر أعلى انفاق فيه في شهر كانون الاول بمبلغ(11,862,819,609,422) واقل انفاق في شهر ايلول بمبلغ (513,746,009,402) دينار . وكما هو مبين في الشكل (2) وكالاتي :

الشكل(2) مخطط مجموع ومتوسط الموازنة الاستثمارية للمدة(2015 – 2023)

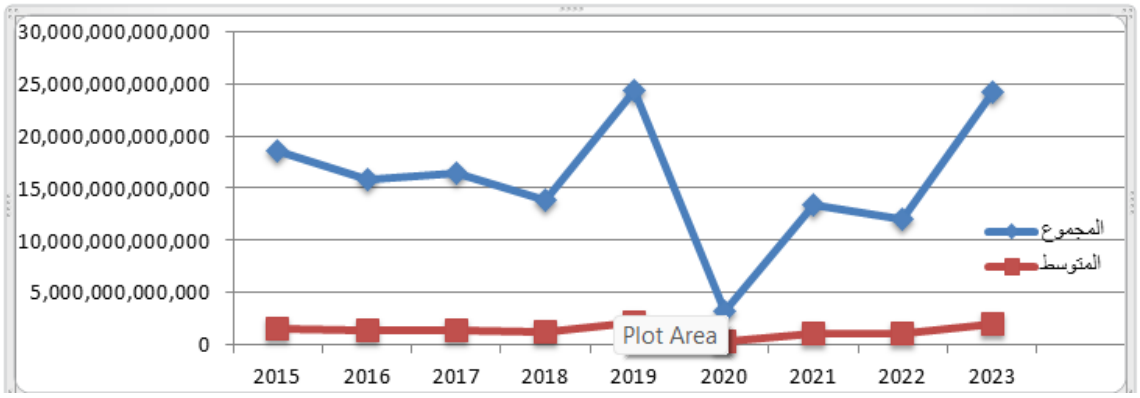

الشكل من اعداد الباحث

ويلاحظ من خلال الشكل(2) ومن خلال التحليل المالي أعلاه للموازنات الاستثمارية للمدة(2015 – 2023) بأنّه يوجد شبه استقرار في تنفيذ هذه الموازنة في الموازنة للمدة(2015 – 2018) بسبب انخفاض اسعار النفط وحرب داعش الارهابي مما سبب ترشيد عام في النفقات الاستثمارية ومما سبب توقف الالاف من المشاريع الاستثمارية، أمّا في سنة(2019) نلاحظ ارتفاع كبير في مبالغ هذه الموازنة بعد انتهاء حرب داعش الار هابي وارتفاع اسعار النفط وتوجه الحكومة نحو اعادة المشاريع الاستثمارية المتوقفة مع اضافة مشاريع جديدة، أمّا في سنة (2020) نلاحظ انخفاض كبير في مبالغ الموازنة الاستثمارية او شبه توقف لهذه الموازنة بسبب جائحة كورونا وانخفاض اسعار النفط العالمية مما سبب اعادة توقف الالاف من المشاريع الاستثمارية، أمّا في المدة(2021 – 2022) نلاحظ عودة مبالغ هذه الموازنة إلى الارتفاع بشكل تدريجي بسبب ارتفاع اسعار النفط وتوجه الحكومة نحو اعادة جزء من المشاريع الاستثمارية المتوقفة اما في سنة(2023) ارتفعت مبالغ هذه الموازنة بشكل كبير بسبب اعادة عدد كبير من المشاريع الاستثمارية المتوقفة واضافة مشاريع جديدة .

المبحث الثاني: تحليل ومناقشة العملية المصرفية المتمثلة بالاستثمار الأجنبي

يستعرض هذا المبحث العملية المصرفية المتمثلة بالاستثمار الاجنبي للسنوات(2015 – 2023) وكما يلي :

تحليل ومناقشة عملية الاستثمار الاجنبي للمدة 2015 – 2023: يوضح الجدول(3) عملية الاستثمار الاجنبي للمدة (2015 – 2023) اذ نجد ان مجموع مبلغ الاستثمار الأجنبي لسنة (2015) ارتفع بمقدار (1,225,963,000,000) دينار , بينما بلغ المتوسط (102,163,583,333) دينار بانحراف معياري (1,029,723,256,356) دينار, وقد كان اعلى نمو للاستثمار الاجنبي فيها في شهر حزيران بمبلغ (2,740,004,000,000) دينار واعلى انسحاب للاستثمار الاجنبي كان في شهر ايلول بمبلغ (994,227,000,000-) دينار , اما في سنة (2016) انخفض مجموع مبلغ الاستثمار المحلي بمقدار (647,644,000,000) دينار, بينما بلغ المتوسط (53,970,333,333-) دينار بانحراف معياري (284,426,490,965) دينار, وقد كان اعلى نمو للاستثمار الاجنبي فيها في شهر كانون الثاني بمبلغ (557,310,000,000) دينار واعلى

انسحاب للاستثمار الاجنبي كان في شهر نيسان بمبلغ (556,170,000,000-) دينار, اما في سنة (2017) ارتفع مجموع مبلغ الاستثمار الاجنبي بمقدار (342,714,000,000) دينار, بينما بلغ المتوسط (28,559,500,000) دينار بانحراف معياري (336,145,372,884) دينار، وقد كان اعلى نمو للاستثمار الاجنبي فيها في شهر حزيران بمبلغ (632,107,000,000) دينار وأعلى انسحاب للاستثمار الاجنبي كان في شهر ايلول بمبلغ (750,830,000,000-) دينار، أما في سنة (2018) ارتفع مجموع مبلغ الاستثمار الاجنبي بمقدار (3,916,786,000,000) دينار ، بينما بلغ المتوسط (326,398,833,333) دينار بانحراف معياري (691,559,571,272) دينار، وقد كان أعلى نمو للاستثمار الأجنبي فيها في شهر أيلول بمبلغ (2,025,593,000,000) دينار وأعلى انسحاب للاستثمار الاجنبي كان في شهر اذار بمبلغ (368,173,000,000-) دينار

جدول(3) بيانات عملية الاستثمار الاجنبي للفترة(2015 – 2023)

السنوات / الاشهر	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
كانون الثاني	331,377,000,000	557,310,000,000	(169,858,000,000)	(240,158,000,000)	584,675,000,000	(311,238,000,000)	(395,737,000,000)	(464,844,000,000)	1,039,639,000,000
شباط	(3,385,000,000)	2,372,000,000	(26,533,000,000)	223,942,000,000	(521,542,000,000)	(1,037,429,000,000)	(61,917,000,000)	80,128,000,000	(6,736,232,000,000)
اذار	(177,195,000,000)	8,043,000,000	(13,790,000,000)	(368,173,000,000)	702,815,000,000	35,546,000,000	(182,609,000,000)	565,440,000,000	364,504,000,000
نيسان	1,188,442,000,000	(556,170,000,000)	12,937,000,000	218,604,000,000	1,269,277,000,000	(290,461,000,000)	(936,488,000,000)	(664,219,000,000)	269,470,000,000
ايار	380,000,000	(178,396,000,000)	403,338,000,000	329,562,000,000	1,268,373,000,000	(136,052,000,000)	(758,453,000,000)	(18,301,000,000)	(1,488,638,000,000)
حزيران	2,740,004,000,000	(235,079,000,000)	632,107,000,000	1,207,933,000,000	683,141,000,000	(743,785,000,000)	(250,020,000,000)	565,337,000,000	(1,347,767,000,000)
تموز	313,271,000,000	(448,179,000,000)	(52,052,000,000)	602,889,000,000	424,330,000,000	(633,908,000,000)	666,176,000,000	3,232,187,000,000	747,954,000,000
اب	4,200,000,000	3,504,000,000	(38,081,000,000)	182,085,000,000	524,352,000,000	36,556,000,000	947,780,000,000	403,766,000,000	(3,789,360,000,000)
ايلول	(994,227,000,000)	(248,000,000)	(750,830,000,000)	2,025,593,000,000	427,718,000,000	1,294,506,000,000	90,880,000,000	(749,881,000,000)	(317,668,000,000)
تشرين الاول	(926,140,000,000)	94,489,000,000	(18,526,000,000)	(281,437,000,000)	(121,821,000,000)	(85,551,000,000)	417,531,000,000	4,345,713,000,000	520,465,000,000
تشرين الثاني	(602,386,000,000)	17,197,000,000	67,836,000,000	(77,563,000,000)	85,627,000,000	(329,973,000,000)	384,859,000,000	1,758,644,000,000	1,668,644,000,000
كانون الاول	(648,378,000,000)	87,513,000,000	296,166,000,000	193,509,000,000	1,876,233,000,000	3,859,031,000,000	2,212,992,000,000	(317,882,000,000)	1,400,567,000,000
المجموع	1,225,963,000,000	(647,644,000,000)	342,714,000,000	3,916,786,000,000	7,203,178,000,000	1,657,242,000,000	2,134,994,000,000	8,736,088,000,000	(7,668,422,000,000)
المتوسط	102,163,583,333	(53,970,333,333)	28,559,500,000	326,398,833,333	600,264,833,333	138,103,500,000	177,916,166,667	728,007,333,333	(639,035,166,667)
الانحراف المعياري	1,029,723,256,356	284,426,490,965	336,145,372,884	691,559,571,272	650,235,443,897	1,303,451,968,520	847,393,171,494	1,600,991,025,434	2,446,364,976,783

الجدول من اعداد الباحث\ بالاعتماد على التقارير الصادرة من البنك المركزي العراقي\ دائرة الاحصاء

أمّا في **سنة**(2019) ارتفع مجموع مبلغ الاستثمار الاجنبي بمقدار (7,203,178,000,000) دينار, بينما بلغ المتوسط(600,264,833,333) دينار بانحراف معياري (650,235,443,897) دينار، وقد كان اعلى نمو للاستثمار المحلي فيها في شهر كانون الاول بمبلغ (1,876,233,000,000) دينار واعلى انسحاب للاستثمار المحلي كان في شهر شباط بمبلغ (521,542,000,000-) دينار، أمّا في سنة(2020) ارتفع مجموع مبلغ الاستثمار الاجنبي بمقدار(1,657,242,000,000) دينار، بينما بلغ المتوسط(138,103,500,000) دينار بانحراف معياري (1,303,451,968,520) دينار، وقد كان اعلى نمو للاستثمار المحلي فيها في شهر كانون الاول بمبلغ (3,859,031,000,000) دينار وأعلى انسحاب للاستثمار الاجنبي كان في شهر شباط بمبلغ (1,037,429,000,000-) دينار، اما في سنة(2021) ارتفع مجموع مبلغ الاستثمار المحلي بمقدار (2,134,994,000,000) دينار ، بينما بلغ المتوسط (177,916,166,667) دينار بانحراف معياري (847,393,171,494) دينار, وقد كان اعلى نمو للاستثمار الاجنبي فيها في كانون الاول بمبلغ (2,212,992,000,000) دينار وأعلى انسحاب للاستثمار الاجنبي كان في شهر نيسان بمبلغ (518,922,000,000-) دينار, بينما بلغ المتوسط(26,607,083,333) دينار بانحراف معياري (3,028,905,647,028) دينار، أمّا في سنة(2022) ارتفع مجموع مبلغ الاستثمار الاجنبي بمقدار (8,736,088,000,000) دينار، بينما بلغ المتوسط(728,007,333,333) دينار بانحراف معياري (1,600,991,025,434) دينار, وقد كان اعلى نمو للاستثمار الاجنبي فيها في شهر تشرين الاول بمبلغ (4,345,713,000,000) دينار واعلى انسحاب للاستثمار الاجنبي كان في شهر ايلول بمبلغ (749,881,000,000-) دينار، أمّا في سنة (2023) انخفض مجموع مبلغ الاستثمار الاجنبي بمقدار (7,668,422,000,000-) دينار ، بينما بلغ المتوسط (639,035,166,667-) دينار بانحراف معياري (2,446,364,976,783) دينار، وقد كان اعلى نمو للاستثمار الاجنبي فيها في شهر تشرين الثاني بمبلغ (1,668,644,000,000) دينار واعلى انسحاب للاستثمار الاجنبي كان في شهر شباط بمبلغ (7,668,422,000,000-) دينار

وكما هو مبين في الشكل (4) ادناه :

الشكل(3) مخطط مجموع ومتوسط عملية الاستثمار الاجنبي للمدة(2015 – 2023)

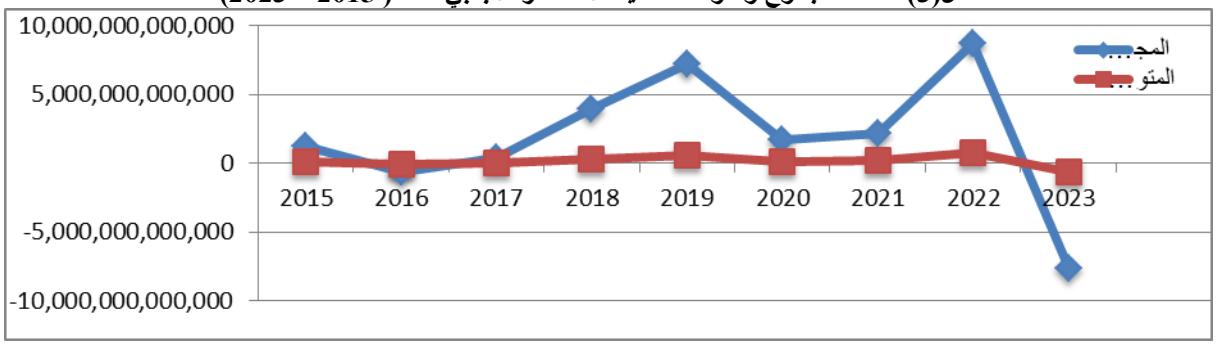

الشكل من اعداد الباحث

ويلاحظ من الشكل(3) ومن خلال التحليل المالي أعلاه لعملية الاستثمار الأجنبي للمدة(2015 – 2023) بأنّه مبلغ زيادة الاستثمار الأجنبي كان في حالة ارتفاع في سنة(2015) وبدأ بالانخفاض خلال في سنة (2016) ثم استمر في الارتفاع للسنوات(2017 - 2022) وانخفض في سنة(2023) وان عملية الاستثمار الاجنبي تكون ناتجة من زيادة او انخفاض رؤوس الاموال للمستثمرين الأجانب(غير العراقيين) المستخدمة في الاستثمار داخل العراق على شكل مشاريع منظمة يكون للنظام المصرفي العراقي دور اساسي في تنظيمها المالي(سواء من ناحية التمويل او من ناحية العمليات الاخرى التي يحتاجها الاستثمار الأجنبي) .

المبحث الثالث: اختبار فرضية البحث

يهدف هذا المبحث إلى مناقشة فرضية البحث واختبارها، وتحديد وتحليل نتائج التأثير بين المتغير المستقل والمتغير التابع منها، وبيان تأثير المتغير المستقل والمتمثل في الموازنة الاستثمارية في العملية المصرفية المتمثلة بالاستثمار الأجنبي والذي يمثل المتغير التابع، ولبيان مديات ذلك التأثير للموازنة الاستثمارية في العملية المصرفية التي تتم في القطاع المصرفي العراقي المتمثلة بالاستثمار الأجنبي وتم الاعتماد على مجموعة من المقاييس الاحصائية بالاستعانة بمخرجات البرنامج الحاسوبي (Excel2010) و البرامج الاحصائية(spss-V23)

اختبار فرضية البحث الرئيسة: لتحليل الفرضية الرئيسة للبحث ومناقشتها واختبارها والتي تنص على (يوجد تأثير ذو دلالة احصائية ومعنوية للموازنة الاستثمارية في العملية المصرفية المتمثلة بالاستثمار الاجنبي) ولأجل اختبار صحة هذه الفرضية ولمعرفة التأثير والانحدار واختبار معنوية الفرضية بين الموازنة الاستثمارية وبين العملية المصرفية المتمثلة بالاستثمار الأجنبي، تم الاعتماد على اختبار(F) لاختبار معنوية الفرضية، ومن اجل التحقق من اثبات هذه الفرضية تم استخدام الانحدار الخطي المتعدد (Multiple linear regression) فضلا عن استخدام معامل التفسير(التحديد) (R^2) لغرض قياس نسبة ما تفسره نسبة التغير في بنود الموازنة الاستثمارية من تغيرات تأثره بها العملية المصرفية المتمثلة بالاستثمار الاجنبي خلال مدة البحث.

جدول(4) نتائج تحليل اجمالي تأثير الموازنة الاستثمارية في العملية المصرفية المتمثلة بالاستثمار الأجنبي

المتغير المستقل	المتغير التابع	اختبار الفرضية الرئيسة					
		معامل التحديد R^2	قيمة الثابت	قيمة معامل بيتا β	قيمة F المحسوبة	sig	اختبار المعنوية
الموازنة الاستثمارية	عملية الاستثمار الاجنبي	% 2.7	2.220	0.164	2.931	0.090	غير معنوية

قيمة f الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية (106 ، 1) = 3.94

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي (spss-V23)

إذ يوضح الجدول(4) نتائج تحليل التأثير و الانحدار البسيط للموازنة الاستثمارية في العملية المصرفية المتمثلة بالاستثمار الأجنبي، وإذ تشير النتائج إلى أنّ قيمة(R2) معامل التحديد بلغت(0.027) مما يعني بأنّ(2.7%) من التغيرات الحاصلة في عملية العملية المصرفية المتمثلة بالاستثمار الأجنبي يمكن تفسيرها من خلال التغييرات التي تحدث في الموازنة الاستثمارية وهو غير ذو دلالة معنوية إذ بلغت قيمة(F) المحسوبة(3.797) وهي أصغر من قيمة(F) الجدولية التي بلغت(3.94) وبإشارة دلالة (0.090) وهي أكبر من مستوى المعنوية المعتمد(0.05) أي أنّه لا يوجد تأثير للموازنة الاستثمارية في العملية المصرفية المتمثلة بالاستثمار الأجنبي . وبذلك نرفض فرضية الوجود ونقبل فرضية العدم لهذه الفرضية .

الاستنتاجات

في ضوء ما اسفرت عنه نتائج التحليل المالي والاحصائي في الجانب العملي من البحث تم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات وكما يأتي :

1- توجد حالة تذبذب واضحة في مبالغ الموازنة الاستثمارية، اذ هنالك تباين كبير وعدم وجود نسق محدد في مستويات زيادة او انخفاض الموازنة الاستثمارية إذ أنّها ترتفع وتنخفض مع أسعار النفط العالمي مما يسبب في حالة انخفاض أسعار النفط حالة من التلكؤ في المشاريع الاستثمارية الحكومية والتي ينتج عنها ضياع قيمة المشاريع بسبب الاندثار ومما يعني عدم وجود حالة توازن بين تنفيذ المشاريع الاستثمارية الحكومية واستمرار توافر الاموال اللازمة لتنفيذ تلك المشاريع الاستثمارية في الموازنة.

2- يوجد تذبذب في العمليات المصرفية(الاستثمار الأجنبي) ويرجع السبب الأساسي لهذا التذبذب إلى عدم وجود سياسات مالية ونقدية داعمة للاستثمار الاجنبي تسهم في تسهيل عمل رؤوس الاموال والاجنبية وبناء القطاع الخاص المنظم .

3- عدم وجود تأثير ذو دلالة احصائية معنوية للموازنة الاستثمارية في العملية المصرفية المتمثلة بالاستثمار الأجنبي . مما يعني أنّ الموازنة الاستثمارية للدولة لا تدخل بشكل مباشر في العمليات المصرفية التي تنظم عمل الاستثمارات في العراق .

التوصيات

يتناول هذا المبحث التوصيات المستندة الى الاستنتاجات التي جرى التوصل اليها والتي تساعد الحكومة في توجيه تأثيرات الموازنة الاستثمارية ايجاباً على العملية المصرفية المتمثلة بالاستثمار الاجنبي ، ومن أهم التوصيات الاتي :

1- الموازنة الاستثمارية يجب أن تكون ضمن قدرات الموازنة الاستثمارية المستمرة ولا تتناسب فقط مع حالة زيادة الانفاق لسنة واحدة، مما يستوجب تقليل عدد المشاريع الاستثمارية التي تستثمر بها الدولة سنويا وبقطاعات كثيرة والتحول إلى(برامج محددة) في قطاع او قطاعين سنويا فقط مع تخصيص موازنة كاملة لهذه البرامج لضمان اكمالها من دون توقف .

2- تحسين البيئة الاستثمارية في العراق من خلال ايجاد حلقة تعاون مستمرة بين السياسة المالية والسياسة النقدية تقوم على أساس التعاون في سبيل تطوير الموازنة الاستثمارية عبر العمليات المصرفية بما يخدم السوق العراقية

3-تأسيس صندوق استثماري سيادي(تحوطي) بعملة الدولار يدخل بمجموعة من الاستثمارات المربحة والامنة لأجل ان يكون دعامة اساسية لموازنة الدولة عند الحاجة مع المساهمة بتحريك عجلة الاستثمار في داخل العراق .

المصادر: Refrences :

1- تقارير وزارة المالية العراقية \ دائرة المحاسبة \ تقارير تنفيذ الموازنة

2- تقارير البنك المركزي العراقي \ دائرة الاحصاء \ تقارير العمليات المصرفية

3- البيروتي، سعاد، عبد الفتاح(2010) " دور المصارف الإسلامية في التنمية والاستثمار - وقفه قصيرة لهذا الدور في العراق " ، لمجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة/ العدد الرابع والعشرون ص 7
4- محمود , احمد , ثائر و عبد الله , مازن , نعمان(2022) متطلبات الريادة الاستراتيجية ودورها في العمليات المصرفية دراسة تحليلية لعينة من المصارف الاهلية العراقية " مجلة اقتصاديات الأعمال المجلد (٣) العدد (٤)الصفحات : ٢٦١-٢٧٨ ص 44
5- النجم , أسعد عبد الامير سعيد(2023) إعداد الموازنة العامة الاتحادية في ظل عدم التأكد وتأثيرها على الإنفاق العام والقرارات الاستراتيجية – أنموذج مقترح أطروحة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد جامعة كربلاء وهي جزء من متطلبات نيل درجة دكتوراه فلسفة في المحاسبة ص19 .
6- أحمد , نضال رؤوف و مسير ، حيدر جمعة(2022) "دور الحصر الضريبي في تمويل الموازنة العامة في العراق بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب " المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية /جامعة بغداد العدد 65 ج 2 حيران2022 ص 192 .
7- قانون الموازنة العراقية , 2023 : ص 80

8- Tu DQ. Le & Tin H. Ho & Dat T. Nguyen & Thanh Ngo (2022) , A cross-country analysis on diversification, Sukuk investment, and the performance of Islamic banking systems under the COVID-19 pandemic Journal Heliyon Volume 8, Issue 3, March, P 9
9- Ezechiel , Manirakiza (2020) , Trends of Expansion of the Customer Base in the Banking Sector, Journal of Advances in Economics, Business and Management Research, Volume 157 Copyright © 2020 The Authors. Published by Atlantis Press SARL. This is an open access article distributed under the CC BY-NC 4.0 license - http://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/.pp 3 – 6 .
10- Gulmira , Nasyrova & *Larisa* Yuzvovich & *Elena* Knyazeva *Natalia* Isakova (2020) , Banking operations development in the context of stable interbank competition, Journal of Corresponding E3S Web of Conferences 208, 03002 (2020) https://doi.org/10.1051/e3sconf/202020803002 IFT pp: 1
11- Uwilingiye , Josine & Rangan , Gupta (2007) , TEMPORAL CAUSALITY BETWEEN BUDGET DEFICIT AND INTEREST RATE: THE CASE OF SOUTH AFRICA, *Department of Economics Working Paper Series Uwilingiye Josinen University of Pretoria Rangan Gupta University of Pretoria Working Paper-08* pp: 6-8
12- Carrasco , González & Jose Luis Jiménez-Márquez & Jose Luis López-Cuadrado & Belén Ruiz-Mezcua (2019) , Automatic detection of relationships between banking operations using machine learning, Journal of Information Sciences Volume 485, June, , p320 .
13- IFAC, International Public Sector Accounting Standards Board (2010) , Key Characteristics of the Public Sector, *International Public Sector Accounting Standards Board IPSASB Meeting*:pp 3
14- Carmine , Rustin & Neil , Nel (2011) " *Budget Analysis M anual*", Parliament of the Republic of South Africa, Research Unit / Finance and Public Accounts Cluster p 9-10.
15- Mansor H. Ibrahim (2015) , A Issues in Islamic banking and finance: Islamic banks, Shari'ah-compliant investment and sukuk Journal Pacific-Basin Finance Journal , Volume 34, , Pages 185.
15- Jinping Sun& Thomas D. Lynch (2008) Government Budget Forecasting Theory and Practice Library of Congress Cataloging-in-Publication Data
16- موقع وزارة المالية العراقية https://mof.gov.iq/pages/ar/FederalBudgetLaw.aspx
17- موقع الاحصائي للبنك المركزي العراقي https://cbiraq.org/Default.aspx